الخـــاتمـــــة :

لقد أصبح العالم يعيش فترة من التحولات الجذرية التي أسهمت في تغيير كل المفاهيم و الأساليب و الهياكل الإدارية التقليدية ، و أوجدت مناخا و أوضاعا إقتصادية و سياسية و تكنولوجية مختلفة تماما عما كان سائدا في بضع سنوات و لعل أهم مجال قد تأثر بهذه التحولات هو الإقتصاد حيث باتت المعرفة أو المعلومات هي مادته الخام و ركيزته بعد أن كانت الأرض و رأس المال فعرف بإقتصاد المعرفة ، ثم جاءت موجة الرقمية لتجتاح هذا الإقتصاد و تحول هذه المعرفة و المعلومات إلى أرقام يفهمها الحاسوب الذي هو الأداة و التقنية المسيطرة في هذا الإقتصاد إذ لم نقل في العالم و بالتالي تشكل لدينا إقتصاد رقمي الذي هو تطبيق عملي للإقتصاد المعرفة حيث كلاهما يكملان بعضهما و يعملان في حقل " المعرفة "

و قد جاء هذا الأخير أي - الإقتصاد الرقمي – بمفاهيم جديدة و أسس و أنظمة جديدة كانت نتيجة إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و هي التجارة الإلكترونية و الأعمال الإلكترونية التي إستلزمت ضرورة تطور القطاع المالي و خاصة النظام المصرفي و تطبيق المعلوماتية في مجال البنوك أو ما إصطلح عليه بالصيرفة الإلكترونية ، التي قدمت للإقتصاد بصفة خاصة دعما قويا و ساهمت في زيادة تطوره و حركته و ذلك بتسهيل المعاملات و إختصار المكان و الزمان و جلب أكبر عدد من الزبائن مع تحقيق و كسب رضاهم و هذا بفضل إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية .

و نظرا لأهمية ما قدمته التكنولوجيا المصرفية للإقتصاد و نظرا لمحاولة الجزائر النهوض بإقتصادها من حالة الركود المزرية و تسريع و تنشيط حركته رأت الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي و مواكبة كل ما هو جديد ، فبادرت بإصلاحات عديدة لتهيئته إلى هذا الحدث لكن لم يكتب لها النجاح لحد الأن حيث كل إصلاح جاء بأفكار معضمها لم ترى النور بسبب التماطل في تطبيق القوانين و إحترامها و بسبب الفساد و سوء التسيير و خاصة إصلاح1991 الذي يعتبر نقله حقيقية في تاريخ النظام المصرفي الجزائري .

إن المطلع على واقع المنظومة المصرفية الجزائرية يجد أن هناك سوء تسيير للموارد و عدم إتباع سياسة فعالة في تمويل الإقتصاد هذا من جهة و إنتشار الفضائح و الفساد من جهة أخرى ، الأمر الذي يتطلب إعادة دراسة للنظام ككل بسياسته و مؤسساته و وظائفه بإعتماد أساليب و وسائل مختلفة

أما من جهة عصرنة هذا النظام فمازال في مرتبة متأخرة مقارنة بالأنظمة المصرفية الأخرى العالمية و يظهر هذا في عدم إدخال الوسائل الإلكترونية في أنشطته و ذلك بإعتماد الصيرفة الإلكترونية التي مازالت مجرد مشروع يعرف العديد من التأخير و المماطلات رغم إعتماد الجزائر نظامين هما نظام التسوية الإجمالية الفورية و المقاصة عن بعد و إصدارها لبعض البطاقات الإلكترونية و تطويرها لشبكة الإتصالات و البريد تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن التطور الحاصل في مجال القطاع المصرفي .

النتائـــج :

- ثورة التكنولوجيا المصرفية تحدث قفزة في الحياة الإجتماعية و تؤدي إلى ظهور إقتصاد جديد هو **" إقتصاد المعرفة " .**
- المعرفة هي أساس قيام إقتصاد المعرفة .
- الإقتصاد التقليدي يترك الساحة لإقتصاد المعرفة بعد أن أصبح في أقصى تطور له و أنضج .
- الإقتصاد الرقمي هو مرحلة لاحقة و جد متطورة لإقتصاد المعرفة حيث هو تطبيق عملي له .
- الإقتصاد الرقمي إستلزم إستعمال الأنترنت .
- التجارة الإلكترونية و الأعمال الإلكترونية مفاهيم جديدة جاء بها الإقتصاد الرقمي .
- التجارة الإلكترونية دعت ضرورة تطور النظام المصرفي و بالتالي ظهور الصيرفة الإلكترونية .
- التكنولوجيا المصرفية أدت إلى ظهور الصيرفة وهي إستعمال أو تقديم الخدمات المالية بوسائل الإلكترونية .
- فوائد عديدة قدمتها التكنولوجيا المصرفية للإقتصاد من سرعة و أمان و تطور .
- النظام المصرفي الجزائري يعرف عدة إصلاحات في الحقبة الأخيرة كتب لها عدم النجاح .
- النظام المصرفي الجزائري يشهد عدة فضائح و فساد كبير بسبب السياسة التقليدية المتبعة .
- التكنولوجيا المصرفية ليس لها وجود في النظام المصرفي الجزائري بشكل كبير.
- و من أجل عصرنة النظام المصرفي الجزائري تعتمد نظامين هما نظام التسوية الإجمالية الفورية و المقاصة عن بعد .
- فيما يخص وسائل الدفع الإلكترونية هناك جهود محتشمة من قبل السلطات تتمثل في إصدار بعض البطاقات الإلكترونية المصرفية و تطوير شبكة الإتصالات و البريد.
- دخول الجزائر عالم الصيرفة على الخط من خلال شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية و قيامها بتزويد البنوك بهذه التقنية .
- الإقتصاد الجزائري مازال يعاني و سيظل يعاني مادام النظام المصرفي بعيد عن الإهتمام و بعيد أكثر عن كل ما هو متطور و ما لم تعطي له أهميته و دوره في هذا الإقتصاد لذلك سنخرج ببعض الإقتراحات و التوصيات .

الإقتراحات و التوصيات :

- إن النية الحسنة لا يمكنها أن تعطينا ثمرة طيبة ما لم تكن مدعمة بعمل جاد .
- إن الإندماج في الإقتصاد الجديد يقتضي السرعة في التنفيذ ، و مع الاسف نريد الدخول في هذا السباق بسير السلحفاة .
- ينبغي أن ندرك أن وضعية الجزائر المالية حاليا فرصة قد لا تعوض و ينبغي إستغلالها في إنجاز مشروع الصيرفة الإلكترونية على سبيل الاولوية .
- و مع أهمية عنصر المال ، لا يتبغي أن نغفل الطاقات البشرية التي تزخر بها الجزائر في الداخل و الخارج ، و يتعين إستغلالها في هذا المشروع .
- يجب الإشراك المبادرات الخاصة بما فيها المصارف المتواجدة في الجزائر في هذا المشروع ، ذلك أن رهان الدولة وحده أثبت فشله فيما سبق .
- علينا أن نستفيد من تجارب السابقين في هذا المجال ، خاصة منها التجارب الناشئة .
- يرتبط الدفع الإلكتروني بالتجارة الإلكترونية ، و لذلك لابد من الآن وضع قانون ينظم هذا النوع من التجارة
- تعد الشبكة المصرفية ، إن على مستوى وكالات و فروع المصرف الواحد أو ما بين المصارف ، مدخلا أوليا لعملية العصرنة و هو ما يظل غالبا لحد الآن .
- ترتبط عصرنة المصارف فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيا الجديدة في الإعلام و الإتصال ، بالتكوين و التدريب المستمرين للقوى العاملة و التجديد في التجهيزات و المنتجات و هو ما يقتضي تخصيص موازنات مناسبة لذلك ، بل و إستحداث وظيفة البحث و تطوير هذه المؤسسات .
- على مستوى مؤسسات التعليم و التكوين العمومية منها و الخاصة ، و نقصد هنا فروع التقنيات المصرفية المفتوحة على مستوى الجامعات و المعاهد (مثلا جامعة التكوين المتواصل ، المدرسة العليا للبنك) يتعين تحديث البرامج و إدراج مقاييس و بحوث تتعلق بالصيرفة الإلكترونية .